http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2241) السنة التاسعة - الخميس (8) أيلول 2011

المالكي يوفد أحد مقربيه إلى الكويت لمتابعة ملف "مبارك"

السنيد يحمل رسالة امتعاض من الحكومة العراقية.. ووزارة النقل تعلن فشل لجنة الغضبان

بغداد / المدى

كشف مصدر سياسي مطلع، أمس الأربعاء، أن رئيس الوزراء نوري المالكي أرسل وفدا برئاسة رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان حسن السنيد إلى الكويت للتباحث بشأن ميناء مبارك واحتجاز الصيادين العراقيين.

ونقلت وكالة السومرية عن المصدر مطلع "أن رئيس مجلس وزراء نوري المالكي أرسل وفدا برئاسة القيادي في ائتلاف دولة القانون رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان حسن السنيد إلى الكويت للتباحث بشأن أزمة ميناء مبارك"، مبينا أن "الوفد وصل صباح أمس إلى الكويت".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن أسمه أن "الوفد سيبحث أيضا قضية تجاوزات البحرية الكويتية على المياه العراقية واحتجاز الصيادين العراقيين"، مؤكدا أن "رئيس الوفد حسن السنيد سيبلغ الجانب الكويت عدم رضا الحكومة العراقية على تلك التجاوزات".

إلى ذلك، كشف وزير النقل هادي العامري عن فشل اللجنة الحكومية الفنية التي أرسلها العراق في وقت سابق لحث الكويتيين على إيقاف ميناء مبارك.

وقال العامري إن اللجنة الفنية المكلفة بمتابعة ملف ميناء الكويت والتي أرسلت من قبل الحكومة لم تؤثر على الكويت في وقف بناء ميناء مبارك، مطالبا دولة الكويت بإيجاد مكان آخر لإنشاء الميناء من أجل إنعاش الجانب الشمالي منها.

وأضاف العامري إن "اللجنة جاءتنا برأيها وانتهى عملها ولم تؤثر على الجانب الكويتي فيما يتعلق بإيقاف تنفيذ المرحلة الرابعة من ميناء مبارك".

وأوضح أن "عمل اللجنة كان ناقلا للأخبار وإن توقف الجانب الكويتي عن تنفيذ المرحلة الرابعة من بنائه للميناء بعد أن وجد نفسه قد وقع في مخالفة قانونية لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٨٣٣) الخاص بترسيم الحدود بين العراق والكويت".

وأكد العامري إن "رأينا الفني الخاص كجهة متخصصة ومسؤولة بان ميناء مبارك حتى بمراحله الثلاث سيؤثر على العراق، وان هناك تأثيرا بيئيا وتأثيرا موجبا واقتصاديا وقد يسبب تصادما وتضييقا في حركات الملاحة البحرية".

وكانت لجنة خبراء برئاسة هيئة المستشارين في مكتب رئيس الوزراء ثامر الغضبان قد أنهت زيارة إلى الكويت، خلال شهر آب الماضي، بعد أن بحثت مع المسؤولين الكويتيين موضوع ميناء مبارك وتأثيراته المتوقعة على الموانئ العراقية، فيما أكد رئيس الوزراء نوري المالكي أن العراق سيقف بوجه ميناء مبارك إذا كان إنشاؤه يتعارض مع مصالح العراق او يضر بها.

وأكد أمين عام مجلس دعم العلاقات العراقية الكويتية عبد الرحيم الرفاعي، في ٢٣ آب الماضي، أن الكويت وقعت خلال زيارة اللجنة على وثيقة تلزمها ببناء ثلاث مراحل من الميناء وإهمال المرحلة الرابعة، مبيناً أن اللجنة العراقية وافقت على المراحل الثلاثة الأولى لكنها اعترضت على الرابعة مرجحة أن يكون لها تأثيرات سلبية على حركة الملاحة العراقية.

وفي صعيد متصل أعلن النائب عن ائتلاف دولة القانون حسين الأسدي، عن البدء بحملة لجمع التواقيع لتضييف اللجنة الحكومة بشأن أزمة ميناء مبارك، لمعرفة حقائق نتائج تقرير اللجنة، مشيراً إلى أن القرارات البرلمانية حول ميناء مبارك، منع العراق من التعاقد مع الكويت حول قناة الجافة.

وقال الأسدي في تصريح صحفي أمس الأربعاء، إن التحالف الوطني وعموم أعضاء البرلمان، قلقون من قضية ميناء مبارك الكويتي، لتهديده المياه الإقليمية وإضراره بالموانئ العراقية، إضافةٍ إلى تأثيره على البيئة والتجارة مستقبلاً، مبيناً أن لهذه الأسباب الخطيرة جمعت تواقيع داخل مجلس النواب لمنع بناء ميناء مبارك، وتشكيل لجنة تحقيقية لمعرفة تفاصيل الميناء.

وأوضح أن جمع التواقيع حول تضييف اللجنة الحكومية المكلفة بشأن ميناء مبارك، للوقوف على حقيقة نتائج تقريرها، مشيرا إلى القرارات التي بإمكان البرلمان اتخاذها، كالطلب بإيقاف استمرار العمل لميناء مبارك، وعدم تعاقد الحكومة مع الكويت، في المستقبل للقناة الجافة، وقد تصل إلى إيقاف التبادل التجاري.

وبين الأسدي إن ميناء مبارك لا يمكن للكويت الإفادة منه، من دون الاتفاق مع العراق من خلال قناة الجافة، وذلك لأنه ميناء مجلس وليس دولياً.

وفي وقت سابق، أكدت النائبة عن كتلة العراقية البيضاء عالية نصيف إن "حكومة العراق وشعبه بريء من أي سياسي انجرف وراء الدينار الكويتي وباع ضميره بثمن بخس مقابل السكوت عن التجاوزات الكويتية التي ستدفع ثمنها الاجيال المقبلة".

وقالت نصيف في بيان تلقت "المدى" نسخة منه: إن "تلميحات نواب كويتيين بأنهم تمكنوا من شراء ذمم سياسيين عراقيين لاستمالتهم بشأن قضية ميناء مبارك هي تلميحات تدين الكويتيين أكثر مما تدين الأطراف العراقية المرتشية".

وأضافت النائبة عن العراقية البيضاء: أن "مجرد التلميح بشأن هذه الصفقات المشينة سواء كانت موجودة أو لا وجود لها على ارض الواقع هو أسلوب يكشف عن استعداد بعض الساسة الكويتيين لتدمير العراق مهما كلفهم ذلك من ثمن، ومن هنا يجب إدراك حجم الخطر الحقيقي المحدق بالعراق".

وطلب العراق في ٢٧ تموز الماضي، رسمياً من الكويت إيقاف العمل مؤقتاً في ميناء مبارك، لحين التأكد من أن حقوقه في خطوط الملاحة والإبحار الحر والأمن في المياه المشتركة لا تتأثر في حال تم تنفيذ المشروع، إلا أن الكويت أعلنت عن رفض الطلب، معتبرة أنه لا يستند إلى أي أساس قانوني، كما جددت تأكيدها أن المشروع يقع ضمن حدودها ولا يعيق الملاحة البحرية في خور عبد الله.

وباشرت الكويت، في السادس من نيسان الماضي، بإنشاء ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان القريبة من السواحل العراقية، وذلك بعد سنة تماماً من وضع وزارة النقل العراقية حجر الأساس لمشروع إنشاء ميناء الفاو الكبير، ما تسبب بنشوب أزمة بين البلدين، ففي الوقت الذي يرى فيه الكويتيون أن ميناءهم ستكون له نتائج اقتصادية وإستراتيجية مهمة، يؤكد مسؤولون وخبراء عراقيون أن الميناء الكويتي سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية إلى ميناءي أم قصر وخور الزبير، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة.

كتابة على الحيطان

توزيع الأراضي للفقراء!

عامر القيسي

يقول الخبر المنشور في جريدة الصباح "أنهت أمانة بغداد إفراز ٤٠ قطعة ارض سكنية خصصت مؤخرا للمفتشين العموميين في الوزارات والهيئات المستقلة".

وقال معاون مدير بلدية الدورة،تم الانتهاء من عملية فرز ٤٠ قطعة خصصت مؤخرا للمفتشين العموميين في الوزارات والهيئات المستقلة في منطقة الجمعيات، وان ٣٦ قطعة أفرزت بمساحة ٤٠٠ متر بينما بلغت مساحة القطع الباقية ٣٠٠ متر لتصبح جاهزة للبناء"، مشيرا إلى سعي الدائرة لإيصال الخدمات إلى هذه المنطقة حال المباشرة بالبناء بنسبة ٦٠ بالمئة.

لا اعتراض بالمرّة على أن تقوم الحكومة ومؤسساتها برعاية المواطنين وتؤمن لهم على سبيل المثال سكنا لائقا أو تساعدهم على تأمينه، لان الذي لا بيت له لا وطن له كما يقال.

لكن المشكلة تنحصر في عدالة ما تقوم به الحكومة ومؤسساتها، في التعامل مع المواطنين كأسنان المشط، وهذا هو المفترض والصحيح، لكن الذي يحصل ان حكومتنا العزيزة تعاملهم كأسنان التماسيح، وليس الحكومة فقط فالبرلمان مشمول بوجهة النظر هذه، بل حتى الموظفون الكبار في هذه المؤسسات التي من المفترض بها ان تكون ساهرة على رعاية المواطن المسكين"!، الذي يسمع بتوزيع السلف المليونية والأراضي على ضفاف دجلة وامتيازات التقاعد، بالمناسبة في هذه القضية حققنا سبقا تأريخيا وحضاريا عندما حققنا مقولة "أعلى راتب لأقل فترة خدمة"، لكنها مقولة انطبقت فقط على أعضاء برلمان سابقين أكلوا الكيكة كلها واختفى معظمهم!

يسمع المواطن بكل هذه الفضائح ولا يحسد أحدا، وفي المقابل يسمع عن مشاريع حكومية لحلحلة ازمة السكن لكنه يلمس ويعرف ان اقل إيجار لبيت متواضع في بغداد لا يقل عن نصف مليون دينار!

الخبر يبشر المستفيدين أن الخدمات ستصلهم ما أن يكملوا ٦٠٪ من البناء، وهذا يعني ان كل شيء سيكون عال العال قبل ان تطأ أقدامهم بيوتهم! ولكن في الوقت نفسه نتساءل مع المواطن عن مناطق في بغداد كاملة العدة والتجهيز ومع ذلك فالخدمات فيها سيئة ان لم تكن على حافة الفقدان، فيما يرزح سكان حزام الفقر حول بغداد العاصمة تحت وطأة الانعدام الكامل وبامتياز لكل أنواع الخدمات، الماء والكهرباء والمجاري والمدارس والمستوصفات الطبية والشوارع المعبدة ووسائل النقل!

ما هو وجه العدالة فيما تقوم به الحكومة ومؤسساتها؟

كيف يشعر المواطن أن النفط له حين يستمع إلى سياسيينا يتقاتلون على النفط ويصرخون أمام شاشات الفضائيات، لا تخشوا شيئا "نفط الشعب للشعب"!!

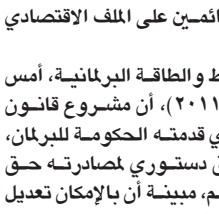

مبروك للمستفيدين خصوصا من المفتشين العامين المسؤولين عن كشف ورصد قضايا الفساد المالي في وزاراتهم. لن نقول شيئا سوى إن ملفات سرقة المال العام لن تر النور إلا بمعجزة!

أعلام

سليمان: يجب البدء بالمرحلة الثانية للترشيق

دعا النائب عن التحالف الكردستاني شريف سليمان رئيس الوزراء نوري المالكي إلى البدء بالمرحلة الثانية من الترشيق الوزراء، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن ترهل الحكومة له تأثير كبير على عمل الحكومة والميزانية المالية.

وقال سليمان في تصريحات صحفية أمس الأربعاء: "هناك تفاهمات بين القوى السياسية حول آلية الترشيق والدمج الوزاري بهدف القضاء على الترهل الحاصل في التشكيلة الوزارية، لاسيما وان جميع الكتل البرلمانية متفقة على ضرورة إجراء إصلاح حكومي والقضاء على الترهل الحاصل، شريطة أن يحافظ على حالة التوازن السياسي واستحقاق كل كتلة سياسية".

الساعدي: أتمنى عدم تطبيق العفو العام

قال النائب المستقل صباح الساعدي، إن إقرار قانون العفو العام، لا يخدم الشعب العراقي لخطورته.

وأوضح الساعدي أن إقرار قانون العفو العام، لا يصب بمصلحة العراقيين من حيث المؤسسات والأفراد، وذلك لأنه سيخرج الكثير من الإرهابيين والفاسدين من السجون، مشيرا إلى أن الفاسدين الذين الآن هم خارج أسوار السجون، خرجوا بسبب العفو العام السابق في زمن النظام السابق. وأعرب النائب المستقل، عن تمنيه بعدم إمرار قانون العفو العام، بسبب خطورته، مضيفاً إذا كان هناك ضرورة لأحكام العفو، فيجب أن تكون جزئية متعلقة بقضايا إنسانية وخاصة.

إقبال: لم نرشح بدلا عن الفهداوي حتى الآن

قال عضو مجلس النواب عن كتلة ائتلاف الوسط محمد إقبال المنضوي في ائتلاف العراقية إنه لم يتم الاتفاق على مرشح لشغل مقعد الراحل الفهداوي حتى الآن متمنيا أن يتم التوصل إلى تسمية المرشح قريبا.

وأضاف إقبال في تصريحات صحفية أمس أن المرشح لشغل المقعد سيكون من محافظة الأنبار والتي هي محافظة النائب الراحل. وحول الانتهاء من تسمية مرشحي الوزارات الأمنية، أوضح إقبال نأمل أن الفترة القليلة المقبلة تشهد الانتهاء من هذا الملف خاصة في ظل الأجواء الايجابية التي يشهدها المشهد السياسي.

الصدر على عدم رضاه عن "حزب الله العراق"

"الكتائب" تنتشر في بغداد بالمئات وتتلقى الدعم من إحدى مكونات "الوطني" القريبة من بيروت

بغداد / المدى

نفى مصدر مقرب من زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، أن يكون الأخير راض على أداء كل من كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق، لأنهما يعملان لأجندات خارجية، بل انه دائما ما يصفهم بالخارجين والمنشقين عن الخط الصدري.

ونقلت وكالات أنباء تأكيدات للصدر بشأن دعمه عمل كتائب حزب الله العراق، داعيا إياها إلى الابتعاد عن "المفسدين والمنشقين"، فيما كشف أنه حاول أن يكون عملها خاصا بالعراق فقط، لكن كبار قادتها رفضوا ذلك.

مقتدى الصدر

إلا أن المصدر قال لـ"المدى" أمس، لم يصدر عن زعيم التيار أي رضا على كتائب حزب الله، وان بيانه كان واضحا ولم يأت بأي مديح لهم، موضحة "على العكس يحاول الصدريون وبكل قدراتهم كشفهم حتى يتسنى للقوات الأمنية إلقاء القبض عليهم وتقديمهم إلى العدالة".

وقال الصدر في رد له على سؤال لبعض أعضاء كتائب حزب الله في العراق بشأن ما إذا كان غير راض عن عملهم، "كلا أبدا عملكم إجمالا مُرض"، مضيفا في جوابه الذي وزعه مكتبه في النجف أمس الاول وتلقت "المدى" نسخة منه، "تمنيت أن تتوحد الجهود وأن يكون عملكم للعراق فقط فرفض كباركم ذلك"، بحسب قوله.

وأضاف الصدر "حيا الله المجاهدين منكم وأتمنى ألا تقفوا مع من شوهوا سمعة المقاومة من المفسدين والمنشقين"، مضيفا بالقول إن "قوة التيار-إن جاز التعبير- هي قوة لكم".

مصادر مقربة من الكتائب أكدت لـ"المدى" أمس أنهم على أهب الاستعداد لمواجهة الأخطار المحدقة من قبل القوات الأميركية في حال عدم انسحابهم.

وعن إمكان انتشار هذه الكتائب، أكدت المصادر، أن غالبيتهم في بغداد ويتلقون الدعم من لبنان عن طريق إحدى مكونات التحالف الوطني القريبة من بيروت، أما محافظات الفرات الأوسط فهي ضمن نفوذ لواء اليوم الموعود، في حين تنتشر عصائب أهل الحق في المحافظات الجنوبية لاسيما البصرة.

وكانت كتائب حزب الله في العراق قد أعلنت، في الـ٢٢ من آب الماضي، إكمال استعداداتها لمعركة حاسمة وفاصلة مع القوات الأميركية، محذرة إياهم من التسويف أو المخادعة في الانسحاب من البلاد نهاية العام الحالي، فيما هددت بالبراءة من السياسيين العراقيين في حال موافقتهم على بقاء القوات الأميركية، فيما هددت الكويت حال استمرارها ببناء ميناء مبارك.

وكانت كتائب حزب الله في العراق قد أعلنت، في ١٠ حزيران الماضي، مسؤوليتها عن هجوم استهدف القوات الأميركية شرق بغداد، مطالبة بإيقاف التدخل في الشأن الداخلي ومغادرة تلك القوات البلاد وإطلاق سراح المعتقلين من عناصر المقاومة الإسلامية، في حين وصفت الداعين إلى بقاء "الاحتلال" بأنهم "خونة" ستتم محاكمتهم.

زعيم العراقية يهاجم ملف الطاقة ويصف إدارته بالسيئة

دولة القانون تدعو علاوي إلى الانسحاب والتحول إلى المعارضة البرلمانية

بغداد / المدى

اتهم زعيم القائمة العراقية إياد علاوي، أمس الأربعاء، الإدارة القائمة على ملف الطاقة والتي هي لجنة الطاقة برئاسة نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني، بهدر عشرات المليارات من المال العام وضياع فرص لا تقدر بثمن، في وقت طالبه ائتلاف دولة القانون بالانسحاب من الحكومة.

وقال علاوي في بيان صدر عن مكتبه، أمس، وتلقت "المدى"، نسخة منه، إن "الإدارة القائمة على ملف الطاقة تسببت في هدر عشرات المليارات من المال العام وضياع فرص لا تقدر بثمن، وتعطيل مفاصل الدولة الصناعية والزراعية وفي تهديد أمن الطاقة على مدى نصف عقد من الزمن"، مبينا أن "القيادة الحالية لا يمكن أن تؤتمن على الملف الاقتصادي والنفطي تحديداً بالاستمرار في هذا النهج بعد اليوم".

وأضاف علاوي أن "سوء الإدارة في هذا القطاع يعتبر من أخطر جرائم الفساد الإداري لتأثيرها على حياة الشعب العراقي الذي عانى الكثير وما زال يعاني"، داعيا إلى "مساءلة ومحاسبة كل من يثبت تقصيره".

واعتبر علاوي أن "السبب المباشر بذلك هو ترهل الملف الاقتصادي وغياب التشريعات الاتحادية وعدم شفافية تفاصيل التعاقدات وتفشي حالات الفساد في ملف الطاقة إجمالا منذ عام ٢٠٠٦ وحتى يومنا هذا"، مضيفا أن "الإدارة القائمة على هذا الملف الشائك ما تزال ترى في نفسها الأقدر والأكفأ والأمن على حقوق الشعب العراقي وإدارة ثرواته من دون أي مساءلة أو حتى اكتراث للعواقب الوخيمة التي أدت إلى سوء الخدمات وانهيار المنظومة الاقتصادية وزيادة البطالة بكل أوجهها واستمرار العراق دولة ريعية فاشلة".

وطالب علاوي بـ"إخضاع الملف الاقتصادي للشراكة الوطنية في مسألة اتخاذ القرارات السياسية الإستراتيجية فيما يتعلق بالسياسات المالية والنفطية والاقتصادية"، داعيا إلى "إخضاع كل الاتفاقيات والتعاقدات مع الشركات العالمية التي حصلت والتي ستحصل تحت سلطة مجلس النواب للإطلاع على تفاصيلها بقصد الموافقة عليها أو تعديلها أو رفضها".

كما طالب علاوي بـ"مراجعة مشروع قانون النفط والغاز الصادر عن مجلس الوزراء مراجعة مستفيضة مع كل الأطراف في مجلس الوزراء والاستمرار في مناقشة مسودة قانون مجلس النواب لاستكمال القراءة الأولى لتلك المسودة، فضلا عن تحميل القائمين على الملف الاقتصادي كامل المسؤولية".

وكانت لجنة النفط والطاقة البرلمانية، أمس الثلاثاء (٦ أيلول ٢٠١١)، أن مشروع قانون النفط والغاز الذي قدمته الحكومة للبرلمان، ينطوي على خرق دستوري لمصادرته حق المحافظات والأقاليم، مبينة أن بالإمكان تعديل مشروع القانون وإثراءه للتوصل إلى صيغة مناسبة يتم التوافق عليها بين الكتل السياسية.

بالمقابل، دعا النائب في التحالف الوطني عن دولة القانون خالد الأسدي رئيس القائمة العراقية إلى أن يكون شجاعاً ويعلن انسحابه هو وكتلته من الحكومة العراقية إذا كان غير مقتنع بأدائها".

وقال الأسدي "ما يقوم به علاوي لن يكون مؤثراً على المشهد السياسي لأنه تعود على هذه المشاهد والتصريحات المتشنجة".

وأوضح الأسدي أن "رئيس ائتلاف العراقية إذا كان غير مقتنع بأداء الحكومة وغير قادر على الاستمرار فعليه أن يعلن الانسحاب من الحكومة ويذهب إلى البرلمان كمعارض ويجعل الأمور تسير بشكل سليم".

وأضاف إن "علاوي يأس من أن يكون له حضور منتج في المشهد السياسي العراقي لذلك يلجأ لإبراز كونه معارضاً".

وأوضح الأسدي أن "استخدام رئيس القائمة العراقية للخطاب المتشنج للإيحاء للآخرين بوجوده وقدرته على إحداث فرق في الساحة السياسية".

ودعا النائب عن دولة القانون علاوي إلى تحمل المسؤولية وأن يتعامل مع الشركاء السياسيين على قدم المساواة وعدم اللجوء إلى هذا الخطاب".